ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

دور البرلمان العربي في تعزيز حقوق الإنسان
- الآليات والتحديات -

إعداد
محمد مختار

تحرير
شريف عبد الحميد

الملخص التنفيذي

تمارس الشعوب سيادتها من خلال الهيئات التشريعية المُنتخبة والتي غالبًا ما تكون مسؤولة عن سن القوانين ومراقبة ممارسات أجهزة إنفاذ القانون، وتمثيل مُختلف فئات المجتمع، وتقع على البرلمانات مسئولية أساسية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، سواء من خلال إصدار التشريعات ذات الصلة أو محاسبة ومراقبة الحكومات على سجلها في مجال حقوق الإنسان وضمان امتثالها لالتزاماتها الدولية في ذلك الميدان، **وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للعمل البرلماني والذي يوافق 30 يونيو من كل عام،** تُسلّط مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** في هذا الدراسة، الضوء على السُبُل التي يساهم من خلالها البرلمان العربي بصفته الهيئة التمثيلية لجامعة الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بجميع أنحاء الدول العربية، من خلال التعرف على الآليات الحقوقية التي يستخدمها لضمان وحماية حقوق الإنسان وما ينبثق عنها من أدوات ، و عمل تقييم شامل لأدائه يستند إلي جملة من المعايير الحقوقية الدولية التي تأتي في مُقدمتها الفعالية والكفاءة في الأداء، و إمكانية وصول المواطنين إلي المعلومات، ومشاركة أصحاب المصلحة في إعماله المختلفة، علاوة على التفاعل والاستجابة لاحتياجات المواطنين بما في ذلك التفاعل مع الشكاوى الحقوقية المُقدمة منهم ، يأتي كل هذا بهدف الكشف عن مواطن الضعف التي يعاني منها ومعالجتها بخطوات إصلاحية محددة على نحو يضمن تعزيز واستدامة حقوق الإنسان بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية: البرلمان العربي – حقوق الإنسان

منهجية الدراسة

اِستندت الدراسة إلى مجموعة من المعايير العامة القابلة للقياس والتي يمكن ملاحظتها، لتحديد دور البرلمان العربي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك بالرجوع إلى العديد من المعايير الدولية المتعلقة بتقييم عمل الأداء البرلماني والتي من بينها **معايير الاتحاد البرلماني الدولي و معايير المفوضية السامية لحقوق الإنسان المذكورة ضمنيًا في مسودة المبادئ بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان،** كما اطلعت مؤسسة ماعت على الدراسات والأدبيات الخاصة المتعلقة بتقييم دور البرلمان العربي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعمدت على تحليلها بهدف الوصول إلي معايير شامل لتقييم أداء البرلمان العربي فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي تشتمل على 4 معايير أساسية وهي : -

المعيار الأول: يتعلق بالكفاءة والفعالية في أداء البرلمان والذي يُمكن الاستدلال عليه من خلال قدرة القوانين الصادرة عنه في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والوقت الذي يستغرقه إصدار القوانين، وجودة القوانين، ومدى فعاليتها وتغطيتها لجميع الحقوق الإنسانية، علاوة على قدرة البرلمان العربي على مراقبة الحكومات عبر مختلف الآليات والأدوات المتاحة له بصورة تغطى كافة الدول والموضوعات على نحو متساوي، فضلاً عن استقلاليته في اتخاذ القرارات المختلفة في ضوء الصلاحيات الممنوحة له.

المعيار الثاني: يختص بالمشاركة والتمثيل في أعمال البرلمان العربي من قبل كافة أصحاب المصلحة، بالأخص منظمات المجتمع المدني، والفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا.

المعيار الثالث: المتعلق بالشفافية ويعني بإتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات وتنفيذ السياسات والنتائج المتصلة بعمل البرلمان العربي المتعلق بحقوق الإنسان للجمهور، والتواصل الفعال مع الجمهور، وسهولة وصول كافة أصحاب المصلحة للمعلومات المتعلقة بعمل البرلمان في حقوق الإنسان.

المعيار الرابع: المتعلق بالاستجابة والمعني بقيام البرلمان العربي بالرد على الطلبات والشكاوى الخاصة بالمواطنين في غضون مدة زمنية معقولة.

بالإضافة إلى تلك المعايير فإن الدراسة استندت إلى البيانات والمعلومات المنشورة على موقع البرلمان العربي وكذلك والمرصد العربي لحقوق الإنسان لمعرفة الأنشطة المختلفة التي يقوموا بها.

المُقدمة

يحتفل العالم كل عام في 30 يونيو، باليوم الدولي للعمل البرلماني، وذلك بهدف مراجعة التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف الرئيسة الرامية إلى جعل البرلمانات أكثر تمثيلا لطوائف الشعوب وأكثر قدرة على مواكبة التغيرات، بما في ذلك القدرة على إجراء تقييمات ذاتية لعمل البرلمانات، فضلا عن العمل على إشراك المرأة والشباب والفئات المهمشة والضعيفة والأقليات في العمل البرلماني، وتعزيز الحقوق الأساسية للمواطنين، وتجد مؤسسة ماعت هذه الفرصة سانحة **لتقييم أداء البرلمان العربي فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان،** بهدف الارتقاء بالوضع الحقوقي لكافة فئات المجتمع العربي.

ومن المُفترض أن يلعب البرلمان العربي دورًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي العربي بصفته هيئة تمثيلية لجامعة الدول العربية، فهو مسؤول عن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها

في العالم العربي، وضـمان وجود قوانين وسـياسـات لحماية حقوق جميع الأفراد، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، والنسـاء، والفئات الضـعيفة، ومراقبة تنفيذ الحكومات العربية لمختلفة الالتزامات الحقوقية المُوقعة عليها، مع زيادة الوعي بقضـايا حقوق الإنسـان ، والدعوة للإصـلاحات القانونية الحقوقية، فضـلاً عن تعزيز وتنسـيق التعاون بين مختلف البرلمانات الوطنية للحفاظ على حقوق الإنسان، وهذا طبقًا للنظام الداخلي للبرلمان العربي.

ولتحقيق ذلك، فإن البرلمان العربي يمتلك مجموعة من الآليات والأدوات التي تُمكنه من القيام بدوره، في مُقدمتها اللجان الخاصة الدائمة به لاسيما لجنة الشئون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، علاوة على المرصـد العربي لحقوق الإنسـان والمعني بمتابعة أوضـاع حقوق الإنسـان في الدول العربية، ورغمًا عن ذلك لا يزال عمل البرلمان العربي في دعم حقوق الإنسان محدودًا للغاية، ويرجع ذلك إلي افتقاره إلي الفعالية اللازمة في أدائه، والغياب شـبه التام في تمثيل أصـحاب المصـلحة أثناء عمله بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وعدم وجود الآليات للشكاوى داخله تسمح له بالاستجابة لمطالب وشكاوى المواطنين العرب، مع صـعوبة الحصـول على بعض من المعلومات المتُعلقة بعمله في تعزيز وحماية حقوق الإنسـان، ولا تشـير النتائج التي توصـلت إليها هذه الدراسـة إلي فشـل تام في الإيفاء بالالتزامات الحقوقية من جانب البرلمان العربي، وإنما الحاجة إلي رؤية إصلاحية تعزز من الدور الذي يلعبه في حماية حقوق الإنسان.

آليات وأدوات البرلمان العربي في مجال إعمال حقوق الإنسان

تأسـس البرلمان العربي الانتقالي في ديسـمبر 2005، مكلفًا بالتمهيد إلي أعمال البرلمان الدائم الذي بدء ممارسـة عمله في ديسـمبر 2012، ويمتلك البرلمان العربي مجموعة من الآليات التي تُمكنه من تعزيز وحماية حقوق الإنسـان، في مُقدمتها المرصـد العربي لحقوق الإنسـان، فضـلاً عن اللجان الدائمة التابعة للبرلمان والتي تناقش في الاجتماعات المختلفة الخاصـة بها الموضـوعات الحقوقية المختلفة لإصـدار قوانيين استرشادية أو تقارير تخص حقوق الإنسان، لاسيما لجنة الشئون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسـان، ولجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي، الجدير بالذكر أن البرلمان لا يتمتع بسلطات ملزمة لاستيفاء القرارات أو القوانين والتشريعات الصادرة عنه [1].

[1] النظام الداخلي للبرلمان العربي، البرلمان العربي ، https://bit.ly/3oOfi0f

ومن المفترض أن يقوم المرصد العربي لحقوق الإنسان بمجموعة من المهام الرئيسية، والتي تساهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويأتي في طليعة تلك المهام رصد وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية ورصد التشريعات التي أقرتها البرلمانات والمجالس العربية والخاصة بحقوق الإنسان، مع متابعة موقف التصديق على الاتفاقيات الدولية والعربية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، ومحاولة تقييم العائد على بعض الدول العربية من جراء التصديق على هذه الاتفاقيات الدولية أو العربية، ناهيك عن محاولة تعزيز الترابط بين هياكل حقوق الإنسان التشريعية في الدول العربية [٢].

وفي ذات الشأن، يمتلك البرلمان العربي أربعة لجان دائمة، وهي لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومي؛ ولجنة الشئون الاقتصادية والمالية؛ واللجنة التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان؛ ولجنة الشئون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب، وتعمل كل منهم وفقًا لصلاحيات محددة، فهي تقوم بدراسة الموضوعات الواردة من جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المختصة، أو الموضوعات التي تُحددها، وتُعد تقارير بها عدد من النتائج والتوصيات، كما تقوم جميع اللجان بالتحضير الفني لجلسات الاستماع التي يعقدها البرلمان، وتناقش اقتراحات البرلمان بشأن مشروعات القوانين الاسترشادية المُوحدة، وتتقاطع تلك الموضوعات مع قضايا حقوقية عديدة لاسيما فيما يتعلق بلجنة الشئون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي[٣].

إذ تختص **لجنة الشئون التشريعي والقانونية وحقوق الإنسان** طبقًا للنظام الداخلي للبرلمان العربي، بإعداد التقارير اللازمة للرد على تقارير المنظمات الدولية والإقليمية في شأن حقوق الإنسان بأي دولة من الدول العربية، وذلك يحقق التواصل الفعال ما بين المجتمع الحقوقي الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية الحقوقية، ويخلق حالة من الحوار بينهم، قد تساهم في الارتقاء بالوضع الحقوقي، كما تناقش اللجنة حالة حقوق الإنسان في العديد من الدول العربية ولها أن تقترح التوصيات التي تراها لتعزيز مكانة حقوق الإنسان عربيًا، و يمتلك البرلمان عدد من اللجان الفرعية التي من الممكن لها أن تُصدر بيانات وتقارير لحماية وتعزيز حقوق الإنسان[٤].

[2] المرصد العربي لحقوق الإنسان، https://bit.ly/42lvFPF
[3] النظام الداخلي للبرلمان العربي، مرجع سابق ذكره
[4] النظام الداخلي للبرلمان العربي، مرجع سابق ذكره

ويعقد البرلمان جلسات استماع مع رؤساء المجالس الوزارية أو الأمين العام للجامعة العربية أو رؤساء المنظمات العربية وذلك بطلب من أحد اللجان الخاصة بالبرلمان أو من خلال عشرة أعضاء للبرلمان، وله أن يقوم بتوجيه الأسئلة البرلمانية إلى أحد هذه الهيئات وذلك بهدف الاستيضاح عن أمر يدخل في اختصاصات البرلمان أو السؤال عن قضية ما بشرط عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء[5].

وينبثق عن الآليات سابقة الذكر، جملة من الأدوات المتنوعة التي يوظفها البرلمان العربي بشكل مباشر لخدمة ودعم حقوق الإنسان، ولكنها تظل محدودة الفعالية والكفاءة، وتأتي في مُقدمة تلك الأدوات البيانات والتقارير والدراسات والتصريحات والقوانين الاسترشادية الصادرة عن البرلمان، والرامية إلي زيادة الوعي بحقوق الإنسان أو التنديد بالانتهاكات الحقوقية التي يرتكبها بعض الأطراف.

محدودية كفاءة وفعالية البرلمان العربي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

يُصدر البرلمان العربي عدد من التشريعات الاسترشادية للقوانين بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن البيانات والتصريحات والتقارير الحقوقية، رغم ذلك تظل كفاءته وقدرته على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية محدودة للغاية، فهناك إخفاق واضح في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بالدول العربية، كما يوجد تجاهل نوعًا ما لجملة من الحقوق السياسية والمدنية عند إصداره للقوانين الاسترشادية، ويتسم عمله في بعض الأحيان بالبطء في الأداء والتنفيذ، ويبدو أن قراراته يشوبها عدم الاستقلال ويرجع ذلك إلي ضعف صلاحيته التي يتمتع بها.

ويرجح أن السبب الرئيسي في عدم فعالية البرلمان العربي كونه هيئة استشارية، أي ليس له سلطة تشريعية ملزمة فهو يقُوم بالموافقة على مشروعات القوانين المُحالة من جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة، ويقترح القوانين المختلفة للتقريب بين التشريعات العربية في مجال معين على أن تكون تلك القوانين استرشادية فقط، وغير مُطبقة بقوة القوانين التشريعية في الدول العربية [6].

على كل حال، وعند إصدار البرلمان العربي للقوانين التشريعية الاسترشادية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي من المفترض للدول العربية النظر فيها عند إقرار التشريعات، فإنه يغفل في بعض الأحيان أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الحقوقية والموقعة عليها عدد كبير من الدول العربية ومُلتزم بتنفيذها،

[5] النظام الداخلي للبرلمان العربي ، مرجع سابق ذكره

[6] Mudher Abullraheem Abdulhameed . Measuring the Arab Parliament's institutional development. Department of Economics and Political Science, Cairo University, Giza, Egypt. https://bit.ly/3XijuSW

فعلى سبيل المثال وفي يناير 2020 عندما أقر البرلمان العربي "قانون عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية"، كقانون عربي موحد تستند إليه الدول العربية عند إعداد أو تحديث تشريعاتها الوطنية بشأن تنظيم عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها[٧]، لم يراعي ذلك القانون المعايير المنصوص عليها بشأن العقوبة في الاتفاقيات الدولية الحقوقية، وكان هناك اعتراض واضح عليه من قبل مجلس النواب التونسي بسبب مخالفته لأحكام الدستور والاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها تونس فيما يتعلق بعقوبة الإعدام[٨].

وفي هذا الصدد، لا تراعي القوانين الاسترشادية المتعلقة بالأوضاع الحقوقية والصادرة عن البرلمان العربي مناقشة جميع حقوق الإنسان، فهي تُركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الأولى بالرعاية دون النظر إلي الحقوق السياسية والمدنية، فعند النظر في البيانات المنشورة على موقع البرلمان العربي على الأنترنت نجد أنه أصدر ما يقرب من 16 قانون استرشادي خطبت جميعها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الأولى بالرعاية في تجاهل تام للحقوق السياسية والمدنية والتي تم الإشارة إليها في قانونيين فقط وهم القانون الاسترشادي بشأن عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية وقانون حماية الخصوصية ومكافحة الابتزاز الالكتروني، ولهذا نجد أن البرلمان يتجاهل إصدار التشريعات المُختلفة المتعلقة بتعزيز حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام والصحافة وغيرها من الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية[٩].

وفي هذا السياق، وعند النظر في التقارير الحقوقية السنوية الصادرة عن البرلمان العربي، لتقيم حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي والبالغ عددها حتى يونيو 2023 أربعة تقارير فقط، نجد تغطية التقارير لموقف الدول العربية من التصديق على الاتفاقيات الدولية والعربية المعنية بوضع حقوق الإنسان، مع ذكر التحديات التي تقف حائلاً دون حماية حقوق الإنسان، والحديث عن الانتهاكات التي ترتكبها جماعة الحوثي في اليمن والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، لكن في المقابل لم ترصد تلك التقارير الانتهاكات الحقوقية المرتبطة بالحقوق السياسية والمدنية في الدول العربية وذلك للوقوف عليها ومعالجتها، بالأخص الانتهاكات المتعلقة

---

7 البرلمان العربي يقر قانونًا بشأن عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية، القاهرة 24، https://bit.ly/42f9xXa

8 لجنة التشريع العام ولجنة الحقوق والحريات تعقدان جلسة مشتركة حول مشروع قانون استرشادي صادر عن البرلمان العربي ، صفحة مجلس النواب التونسي على موقع الفيس بوك ، https://bit.ly/3Xe3vVK

9 تم الاعتماد على البيانات المنشورة على موقع البرلمان العربي بخصوص الإصدارات المتعلقة بوضع حقوق الإنسان ، نجدها على الرابط التالي https://bit.ly/3PkpxUL ولمزيد من المعلومات قامت مؤسسة ماعت بتدشين ملحق خاصة بتلك الإصدارات نجده بنهاية الدراسة

بحرية الرأي والتعبير، والتي لم يرد عنها أي معلومات، وذلك يُمثل إخفاق في رصـــد وتوثيق الأوضـــاع الحقوقية العربية[١٠].

وعلى هذا النحو، أصـدر البرلمان العربي 12 وثيقة لمناقشـة عدد كبير من الموضـوعات الحقوقية منها رفض التطرف والإرهاب والتمييز العنصـري الذي يتعرض لها المسـلمين في الدول الأوروبية، ومناقشـة ظاهرة عمالة الأطفال ومحاولة الحد منها، وتعزيز حقوق المرأة والطفل والشـــباب واللاجئين والنازحين لاسـيما في دول النزاعات ونلاحظ في هذه الوثائق كذلك انخفاض المواد الحقوقية التي تُخاطب الحقوق السـياسـية والمدنية للمواطنين لاسـيما الحقوق المتعلقة بالصـحافة وحرية الرأي والتعبير[١١]. وجاءت محاولة تطوير الآليات العربية لحقوق الإنســان في طرح وثيقة العقد العربي لحقوق الإنســان 2020 إلى 2023، والذي ناقش إنشـاء مجلس عربي ومفوضـية عربية لحقوق الإنسـان، مع اسـتحداث وسـائل للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسـان وتقديم الشـكاوى، ورغمًا عن قوة الاقتراحات التي جاءت في وثيقة العقد العربي إلا أن معظم ما جاء بها يظل حبر على ورق ولم يتم تنفيذه، بالرغم من صـــدور العقد في يونيو ٢٠٢٠.[12]

ومن جهة أخرى، أصـدر البرلمان العربي ما يقرب من 186 خبرًا إعلاميًا للحديث عن الأنشـطة التي يقوم بها وذلك في الفترة من 1 يناير 2023 إلى 19 يونيو 2023، ويوضـــح تحليل المحتوى الذي قامت بها مؤسـسـة ماعت خلال تلك الفترة غياب الأنشـطة البرلمانية الحقوقية التي تتناول الحقوق السـياسـية والمدنية داخل الدول العربية، في مقابل التركيز على رصـــد الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين مع محاولة دعم حقوق الفئات الأولى بالرعايا من المرأة والطفل، مع دعم بعض الحقوق الاجتماعية للمواطنين، والإشـــادة بما حققته الدول العربية من خطوات حقوقية وإدانة بعض الأحداث الإرهابية[١٣]، لذلك فالبرلمان العربي بحاجة إلي النظر بشـــكل كامل على منظومة الحقوق والحريات لدعمها وتعزيزها دون التركيز على حقوق إنسانية بعينها.

وبالنظر فيما يقوم به المرصد العربي لحقوق الإنسان من جهود وخطوات لتعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية، نجد أن عمله يتسـم بالبطء في الأداء والتنفيذ، فعلى سـبيل المثال، في 30 مارس 2022 اجتمع

---

10 تقرير البرلمان العربي عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2021، البرلمان العربي ، https://bit.ly/4688fQN

11 تم الاعتماد على البيانات المنشورة على موقع البرلمان العربي بخصوص الإصدارات المتعلقة بوضع حقوق الإنسان ، نجدها على الرابط التالي https://bit.ly/3PkpxUL ولمزيد من المعلومات قامت مؤسسة ماعت بتدشين ملحق خاصة بتلك الإصدارات نجده بنهاية الدراسة

12 العقد العربي لحقوق الإنسان، البرلمان العربي، https://bit.ly/46f8KZB

13 للكشف عن القصور التي يعاني 2023 قامت مؤسسة ماعت بالاعتماد على الأخبار المنشور بموقع البرلمان العربي لتحليل أدائه الحقوقي خلال الفترة من يناير إلي يونيو ، الموقع متاح على الرابطة منهاhttps://bit.ly/46dJOS3

المرصد وأعلن عن إقامة مؤتمر موسع بشأن حقوق الإنسان في الدول العربية ينطلق في الربع الأول من العام 2023 ولكن تم تأجيل ذلك المؤتمر فيما بعد ليتم إقامته في نهاية العام 2023، وذلك يوضح البطء الشديد في عمل المرصد[١٤].

ويتصف عمل المرصد في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية بالقصور الشديد، فتحليل الأداء الخاص بالأخبار الصادرة عن المرصد العربي والذي قامت بها مؤسسة ماعت منذ أبريل 2021 إلي يونيو 2023 بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للمرصد العربي، يثبت تجاهل المرصد للانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها الدول العربية لاسيما فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية، فلم تتناول الأخبار أي حديث عن انتهاكات حرية الرأي والتعبير أو حرية الصحافة على سبيل المثال، لكنها ركزت بالمقابل على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي وعلى التشكيك في التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الحقوقية بخصوص وضع حقوق الإنسان في عدد من الدول العربية[١٥]، وبالرغم من اعتماد المؤشر العربي لحقوق الإنسان في فبراير 2023، إلا أنه لم يتم إتاحة أي معلومات خاصة به، وكذا لم يتم تطبيقه في صورة تقارير أو فعاليات صادرة عن البرلمان [١٦].

مشاركة أصحاب المصلحة في أعمال البرلمان العربي المتعلقة بحقوق الإنسان

يشير النظام الداخلي للبرلمان العربي إلي ضرورة قيامه بالتواصل مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني لأخذ آرائهم المختلفة في القوانين الاسترشادية التي يُصدرها[١٧]، ورغم ذلك لا توجد مبادئ توجيهية محددة من قبل البرلمان لتوضيح كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملها الخاص بإصدار القوانين لاسيما تلك المتعلقة بوضع حقوق الإنسان[١٨]، ورغم من استعانة البرلمان ببعض أصحاب المصلحة للنقاش وتبادل الآراء عند إقرار القوانين الموحدة إلا أن تمثيل منظمات المجتمع المدني لا يزال غائباً وضعيفًا، فعلى سبيل المثال؛ وعند إقرار القانون الاسترشادي بشأن عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية لم يتم ذكر معلومات عن

14 المرصد العربي لحقوق الإنسان» يعلن تنظيم مؤتمر سنوي في الدول العربية ويطلق المؤشر العربي، بوابة الأهرام ، https://bit.ly/3JleQh5

15 تم تحليل كافة الأخبار المتعلقة بعمل المرصد العربي والمتاح على الموقع الإلكتروني الخاص به منذ أبريل 2021 وحتى نهاية يونيو 2023 ، و دشنت ماعت ملحق خاص بهذه الأخبار في نهاية الدراسة يتضمن قائمة بها https://bit.ly/44anhE3

16 إقرار المؤشر العربي لحقوق الإنسان، وإنشاء قاعدة بيانات تشريعية أبرز نتائج اجتماع لجنة الرصد بالمرصد العربي لحقوق الإنسان، المرصد العربي لحقوق الإنسان ، https://bit.ly/3pf6mBa

17 النظام الداخلي للبرلمان العربي، مرجع سابق ذكره

18 Measuring the Arab Parliament's institutional development. ibid

منظمات المجتمع المدني العربية التي شاركت في صياغة القانون سواء فيما يتعلق بعددها والمدخلات التي أدلت بها وتمثيلها من مختلف الدول العربية[١٩].

وبالمثل وعند صياغة عناصر المؤشر العربي لحقوق الإنسان من قبل المرصد العربي في فبراير 2023، لم يتم الإشارة إلى الآليات التي شاركت من خلالها منظمات المجتمع المدني في صياغة المؤشر، أو عدد المنظمات المشاركة في صياغته ونوعية التدخلات التي قامت بها[٢٠]، وتؤكد مؤسسة ماعت أنه لا يمكن للبرلمان العربي الاضطلاع بدور أقوى وأكثر ديمقراطية في عملية دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة إلا من خلال التشاور الديمقراطي والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وفي ذات الشأن لا توجد مؤشرات وأدوات لقياس آراء الشعوب العربية صادرة عن البرلمان العربي في المسائل التي تخص حقوق الإنسان سواء عبر استطلاعات للرأي أو من خلال العرائض الإلكترونية فعمليات التواصل الفعال من قبل المواطنين لاسيما الفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا وفقرًا، تحتاج إلى تطوير لضمان تمثيل جميع الفئات العربية في القرارات الصادرة عن البرلمان العربي[٢١]، ولم يتضح لدى مؤسسة ماعت الأدوات التي يستخدمها البرلمان العربي لتمثيل مختلف الفئات في القوانين الصادرة عنه لتحقيق توافق الآراء وضمان تمثيل ومشاركة الجميع.

الشفافية وإتاحة المعلومات الخاصة بعمل البرلمان العربي في تعزيز حقوق الإنسان

على الرغم أن جميع جلسات البرلمان العربي يتم إذاعتها من خلال القنوات التليفزيونية ومتاحة للجميع، كما أن المواقع الإلكترونية الخاصة بالبرلمان والمرصد العربي تتيح الأخبار الخاصة بهم، إلا أن هناك صعوبة في الوصول إلي بعض المعلومات وعدم تحديثها باستمرار، كما أن هناك افتقار إلي الشفافية بعمليات صناعة القوانين الاسترشادية، فلا تتيح تلك المواقع إلا نسخة نهائية من القوانين بعد إصدارها ولكن في مراحل مناقشة القوانين المختلفة لا يتوافر إلي الجمهور نسخ من مشروعات القرارات والتعديلات التي تم إقرارها على المشروع في مختلف جلسات اللجان، نتيجة لذلك يفتقر الجمهور إلي معرفة مراحل نشأة وتطور القوانين الحقوقية داخل البرلمان العربي، وكذا لا يتوافر

[19] القانون الاسترشادي بشأن عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية، البرلمان العربي، لم تتضمن هذه الوثيقة الإشارة إلي معلومات عن منظمات المجتمع المدني ، https://bit.ly/3CCrnZW

[20] إقرار المؤشر العربي لحقوق الإنسان، وإنشاء قاعدة بيانات تشريعية أبرز نتائج اجتماع لجنة الرصد بالمرصد العربي لحقوق الإنسان، المرصد العربي لحقوق الإنسان ، https://bit.ly/3pf6mBa

[21] Measuring the Arab Parliament's institutional development. ibid

لمنظمات المجتمع المدني أي معلومات يُمكن من خلالها التدخل أثناء إقرار القوانين لتمثيل الفئات المهمشة والتي تعكس آرائها المختلفة[٢٢].

وفي مارس 2023، أشـــارت تقارير إخبارية أن البرلمان العربي يعمل على إعداد دليل عربي لتطوير منظومة السجون في الدول العربية"[٢٣]، في المقابل لم يذكر الموقع الرسمي للبرلمان العربي أي خطوات عن ذلك الدليل وعن المعلومات التي يحتوي عليها، وعن كيفية مشـاركة منظمات المجتمع المدني في مُختلف المشـاورات الخاصـة المتعلقة بالإعداد إليه، وهذا نموذجًا واضـح عن غياب الشـفافية وعدم القدرة على الوصول للمعلومات المتعلقة بمشروعات القرارات والقوانين التي يناقشها البرلمان العربي.

وفي 28 فبراير 2023، أقر المرصـد العربي لحقوق الإنسـان المؤشـرات الفرعية الخاصـة بالمؤشـر العربي لحقوق الإنسان، موضحًا أنه تم الاستعانة بالاتفاقيات الدولية الحقوقية في إعداد تلك المؤشرات، ولكن لم يوضح المرصد أي معلومات متعلقة بتلك المؤشرات أو كيفية استخدامها في المستقبل، أو اللقاءات المُختلفة التي تم خلالها صـياغة تلك المؤشـرات، كما لم يوضـح الخبراء المشـاركين في إعدادها أو منظمات المجتمع المدني التي شـاركت في إعدادها، وهذا يتكرر كثيرًا خلال أعمال البرلمان العربي والآليات الحقوقية المُتعلقة به، التي لا تذكر معلومات كافية عن عملها الحقوقي، ولا تتيح معلومات عنه وتكتفي بإصدار المُنتج النهائي عنها[٢٤].

على الجانب الأخر، هناك عدد من الأمثلة التي توضـح غياب عدد من الوثائق المتعلقة بالقرارات الحقوقية أو الوثائق التي يُصـدرها البرلمان العربي، فعلى سـبيل المثال تناولت وسـائل الإعلام العربية قيام البرلمان العربي بإصدار "دليل خاص بدعم عمل البرلمانات العربية في القضايا الحقوقية" وذلك في فبراير 2020، إلا أن الدليل غير متاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالبرلمان [٢٥].

وفي ذات السـياق، وفي يوليو 2018، أصـدر البرلمان العربي قرارًا برفض تجنيد مليشـيا الحوثي القسـري للأطفال في اليمن واسـتخدامهم دروعًا بشـرية في القتال المسـلح، ولكن لم تسـتطيع مؤسـسـة ماعت الاطلاع على النص الكامل للقرار بسـبب عدم إتاحته على الموقع الإلكتروني الخاص بالبرلمان العربي، فقط تم الإشـارة إليه في العدد الرابع من مجلة البرلمان العربي المنشـور في أكتوبر 2019، وتطالب

---

22 لا يتضمن الموقع الإلكتروني الخاص بالبرلمان العربي إتاحة معلومات عن مشاورات القوانين وعملية صناعتها، الموقع الخاص بالبرلمان العربي https://bit.ly/42SiLc2 ، وكذلك الأمر بالنسبة لموقع المرصد العربي لحقوق الإنسان، https://bit.ly/3PkpxUL

23 رئيس البرلمان العربي التجربة المصرية ستمثل الأيقونة الرئيسية لتطوير السجون في العالم العربي، الأهرام ، https://bit.ly/3CyxzlD

24 إقرار المؤشر العربي لحقوق الإنسان، وإنشاء قاعدة بيانات تشريعية أبرز نتائج اجتماع لجنة الرصد بالمرصد العربي لحقوق الإنسان، مرجع سابق ذكره

25 البرلمان العربي يُقر دليل البرلمانيين في مجال حقوق الإنسان، أخبار اليوم ، https://bit.ly/3OSgKJK

مؤسسة ماعت في هذا السياق بضرورة إتاحة كافة القرارات والقوانين الصادرة عن البرلمان العربي على الموقع الإلكتروني الخاص به، على أن يتضمن ذلك إتاحة الوثائق المتعلقة بمشاورات القرارات داخل البرلمان وبصورة مكتوبة[٢٦].

عدم فاعلية آليات الشكاوى والطلبات داخل البرلمان العربي

لا توجد آليات واضحة داخل البرلمان العربي تسمح للمواطنين بتقديم الشكاوى الفردية عن الانتهاكات الحقوقية التي يتعرضوا لها، فالوصول إلى سُبل الانتصاف والتعويض الفعالة غير متوافرة داخل البرلمان العربي، ولهذا لا تزال مساءلة مرتكبي عدد من الانتهاكات الحقوقية بعيد المنال، ولهذا توصي مؤسسة ماعت بضرورة استحداث آليات تسمح للمواطنين بالوصول المباشر إلى هيئات البرلمان العربي المسئولة عن تعزيز حقوق الإنسان.

رؤية إصلاحية لتعزيز دور البرلمان العربي في إعمال حقوق الإنسان

يبدو أن البرلمان العربي يعاني من عقبات شائكة تحول دون قيامه بعمله في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتأتي في مُقدمة تلك العقبات افتقاره إلي عدد من الصلاحيات في التشريع المتعلقة بالقوانين وبالمراقبة على عمل الحكومات المتصل بحقوق الإنسان، فضلاً عن ضعف التنسيق بينه وبين منظمات المجتمع المدني وعدم تمثيلها في القرارات والأعمال التي يقوم بها البرلمان وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في غياب الشفافية وعدم القدرة على الوصول إلي المعلومات المتعلقة بالبرلمان، خصوصًا عند عملية إعداد مُختلف التشريعات الاسترشادية للقوانين، هذا بالإضافة إلي تجاهل الحقوق السياسية والمدنية في أعمال البرلمان المتعلقة بحقوق الإنسان مع عدم وجود آليات واضحة لتقديم الشكاوي الفردية عن الانتهاكات الحقوقية التي يتعرض لها الأفراد، ومن أجل أن يقوم البرلمان العربي بدوره في تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقترح مؤسسة ماعت رؤية إصلاحية قابلة للنقاش والتطوير مع منظمات المجتمع المدني العربية ومع هيئات البرلمان العربي تقوم على عدد من المتركزات التي قد تساهم في تحسين استجابة البرلمان العربي لقضايا حقوق الإنسان وهي:-

أولاً: ضرورة إقامة حوار جاد ومحدد المدة بين منظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان العربي والنشطاء في مجال حقوق الإنسان حول الدور الذي يجب أن يلعبه البرلمان العربي في تعزيز وحماية

[26] العدد الرابع من مجلة البرلمان العربي، https://bit.ly/43NEhzU

حقوق الإنسان، وصياغة التعديلات التي تفضي إلى الوصول الكامل لذلك الدور، على أن تتضمن تلك العملية مشاركة من المواطنين العرب عبر المنتديات الإلكترونية المختلفة لتعزيز عملية توافق الآراء.

ثانيًا: من الضروري أن يقوم البرلمان العربي بتشكيل لجنة برلمانية تعمل على معالجة كافة القوانين الاسترشادية الصادرة عنه لضمان امتثالها للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية.

ثالثًا: ثمة حاجة أيضاً إلى وضع مبادئ توجيهية تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في جميع الأعمال المتعلقة بالبرلمان العربي، وذلك من خلال آليات تضمن مشاركتهم بفعالية، وتضمن الشفافية في التعامل بين الطرفين.

رابعاً: في سياق رصد تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على الدول العربية، يجب على البرلمان العربي تشجيع الدول على تفعيل دور اللجان البرلمانية داخل الدول العربية لرصد الشكاوى الحقوقية العامة والانتهاكات المتكررة داخل الدول للتعامل معها والوقوف على أسبابها بدل من تجاهلها، والتنسيق بين بعضها البعض لمعالجة الانتهاكات الحقوقية المتكررة، مع نقل التجارب الناجحة حقوقيًا وتعميمها على الدول المتشابهة في الظروف الحقوقية.

خامسا: من الضروري أن تجري مراجعة حقيقية لدور المرصد العربي لحقوق الإنسان وآليات عمله، وذلك من خلال لجنة مشتركة من نواب البرلمان العربي ومن هيئات وجهات إنفاذ القانون في الدول العربية، بهدف تفعيل دور المرصد طبقًا لأدوات حقوقية قوية.

سادسًا: ضرورة اعتماد آليات وأدوات تسمح بالشكاوى الفردية داخل البرلمان العربي، بهدف معالجة المظالم الفردية التي يتعرض لها الأشخاص، وعدم السماح للأشخاص بالإفلات من العقاب، مع تحديد الجرائم المسموح بها تقديم الشكاوى على المستوى العربي، بالتنسيق مع لجان وهيئات حقوق الإنسان في الدول.

سابعًا: ضرورة طرح المعلومات المتعلقة بأداء عمل البرلمان العربي بشفافية، مع إمكانية الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير الخاصة به، وبالقوانين الاسترشادية المختلفة، في مختلف مراحلها، لاسيما القرارات والقوانين التي يقوم البرلمان العربي بمناقشتها حاليًا، كما يجب أن يتم إتاحة

كافة وثائق القوانين والقرارات الســـابقة والمداولات الخاصـــة بها على موقع البرلمان دعمًا لحق كافة الأطراف في الحصول على المعلومات.

ثامنًا: هناك حاجة ملحمة إلى وجود منصات إلكترونية لاستقبال طلبات واقتراحات المواطنين الحقوقية لاسيما المتعلقة بالقوانين التي يُصدرها البرلمان العربي وذلك لتحقيق توافق في الآراء بين كافة الجهات وأصحاب المصلحة.

تاســـعاً: على منظمات المجتمع المدني دراســـة التجارب الدولية والآليات الإقليمية الحقوقية الناجحة والتي من الممكن الاستفادة منها لتعزيز عملية إصلاح المنظومة الحقوقية الخاصة بالبرلمان العربي.

عاشراً: ضرورة إيجاد آليات واضحة وخطة عمل لتنفيذ الأفكار والرؤى المطروحة في وثيقة "العقد العربي لحقوق الإنسان 2020: 2030" والتي أصدرها البرلمان العربي في يونيو 2020.